

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/882
20 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١١٧ من جدول الأعمال

الازمة المالية للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيد فيليكس أبولي - بي - كواسي (كوت ديفوار)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثانية والأربعين البند المعنون :

"الازمة المالية للأمم المتحدة :

(أ) تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالازمة المالية للأمم المتحدة ؛

(ب) تقريرا الأمين العام"

وأن تحيله إلى اللجنة الخامسة .

٢ - وكان معروضا على اللجنة الخامسة للنظر في هذا البند تقرير الأمين العام
A/C.5/42/31 .

٣ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ إلى ٦١ و ٦٧ المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١١ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وترد في محاضر اللجنة الخامسة الموجزة ذات الملصق (A/C.5/42/SR.56 و 57 و 59 و 60 و 61 و 67) ، التعليقات والملاحظات التي أبدت أثناء نظر اللجنة في هذا البند .

ثانيا - النظر في المقترحات

٤ - في الجلسة ٦٧ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ، عرض ممثل غانا مشروع قرار بعنوان "اللزمة المالية للأمم المتحدة" (A/C.5/42/L.25) تضمّن مشروع قرارين ألف وباء ، قدمته إيرلندا وباكستان والدانمرك والسويد وغانا وفنلندا وفيجي وكندا والمغرب والنرويج .

٥ - وفي نفس الجلسة ، قام ممثل غانا بتنقيح مشروع القرار ألف شفويا بإضافة فقرتين جديدتين في المنطوق نصهما كما يلي :

"١٠ - تقرر وقف العمل بالمواد ٤ - ٣ و ٤ - ٤ و ٥ - ٢ (د) من النظام المالي فيما يتعلق بالفوائض الناشئة في نهاية الفترة المالية ١٩٨٧-١٩٨٦ ؛

"١١ - تقرر كذلك أنه إذا تحسنت الحالة في المستقبل فيما يتعلق بالانصبة المقررة غير المدفوعة ، تبت الجمعية العامة حينئذ في التصرف في المبالغ المعلقة (أو في جزء منها) ؛"

وأعيد ترقيم الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار لتصبح الفقرة ١٢ من المنطوق .

٦ - وفي نفس الجلسة ، اقترح ممثل اليمن تعديل الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار ألف ، التالي نصها :

"وإذ تحيط علما بالأراء التي أبدت في اللجنة الخامسة ،"

بحيث يصبح نصها كما يلي :

"وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء في

اللجنة الخامسة أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ،"

ووافق مقدمو مشروع القرار على التعديل .

٧ - وفي نفس الجلسة ، اقترح ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية إدخال تعديل آخر على مشروع القرار بالاستعاضة عن عبارة "التصرف في المبالغ المعلقة (أ) وفي جزء منها) " الواردة في الفقرة ١١ من المنطوق بعبارة "رد المبالغ المعلقة (أ) وفي جزء منها) إلى الدول الاعضاء" . ووافق مقدمو مشروع القرار على هذا التعديل .

٨ - وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرارين الواردين في الوثيقة A/C.5/42/L.25 ، مشروع القرار ألف بصيغته المنقحة شفويا ومشروع القرار باء (انظر الفقرة ٨ ، مشروع القرارين ألف وباء) .

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

٨ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروحي القرارين التاليين :

الازمة المالية للأمم المتحدة

ألف

الازمة المالية

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تحليل الحالة المالية للأمم المتحدة (١) ،

"وإذ تشير إلى قراراتها ٣٠٤٩ ألف (د - ٢٧) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٥٢٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ١٠٤/٢٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١١٢/٣٥ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١١٦/٢٦ باء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٣/٢٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ و ٢٢٨/٢٨ باء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٣٩/٢٩ باء المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٢٤١/٤٠ ألف و باء المؤرخين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٢٠٤/٤١ ألف و باء المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

• A/C.5/42/31 (١)

"وإذ تظع في اعتبارها تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالازمة المالية للأمم المتحدة^(٢) والآراء التي أبدتها الدول الاعضاء في هذا الشأن في اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة^(٣) ،

"وإذ تكرر نداءاتها السابقة إلى الدول الاعضاء بالقيام ، دون المساس بموقفها المبدئي ، بتقديم تبرعات إلى الحساب الخاص المشار إليه في المرفق السادس لتقرير الأمين العام عن تحليل الحالة المالية للأمم المتحدة^(١) ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أن من المتوقع أن يزيد العجز القصير الاجل للمنظمة عن ٢٥٠ مليون دولار في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على الرغم من انخفاضه هامشياً خلال السنة الحالية ،

"وإذ يساورها القلق إزاء تزايد خطورة الحالة المالية لعمليات صيانة السلم ، وأثرها الضار على البلدان المساهمة بقوات ، وخصوصاً البلدان النامية المساهمة بقوات ،

"وإذ تلاحظ أيضاً مع القلق أن حالات التأخير في سداد الانصبة المقررة أو سداد جزء منها فقط مازال يسبب للمنظمة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتدفق النقد ،

"وإذ تظع في اعتبارها احتمال أن تكون الاعتبارات الإدارية بالنسبة لكثير من الدول الاعضاء ، بما في ذلك اختلاف التقويم بين السنة المالية الوطنية والسنة المالية للمنظمة ، عاملاً مساهماً في التأخير في سداد الانصبة المقررة .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧ (A/31/37) .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الخامسة ، الجلسات ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٦٠ ، والمرجع نفسه ، اللجنة الخامسة ، كراس الدورة ، التصويب .

"وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء في اللجنة الخامسة أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ،

١" - تعيد تأكيد التزامها بالتماس حل شامل ومقبول عموماً للمشاكل المالية للأمم المتحدة ، على أساس مبدأ المسؤولية المالية الجماعية للدول الاعضاء ، وبالتزام تام بميثاق الأمم المتحدة ؛

٢" - تحث جميع الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق ؛

٣" - تجدد نداءها إلى جميع الدول الاعضاء كي تبذل أقصى جهودها للتغلب على القيود التي تحول دون السداد الفوري الكامل في وقت مبكر من كل سنة للأنشطة المقررة وللأموال التي تدفع مقدماً لصندوق رأس المال العامل ؛

٤" - تعرب عن تقديرها لجميع الدول الاعضاء التي تقوم بسداد أنصبتها المقررة بالكامل في غضون ثلاثين يوماً من تسلم رسالة الأمين العام ، وفقاً للمادة ٥ - ٤ من النظام المالي للأمم المتحدة ؛

٥" - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالإضافة إلى ما يبعث به من رسائل رسمية إلى الممثلين الدائمين للدول الاعضاء ، بالاتصال ، عند الاقتضاء ، بحكومات الدول الاعضاء بهدف حثها على الإسراع في سداد الأنصبة المقررة عليها ، بالكامل ، وذلك وفقاً للمادة ٥ - ٤ من النظام المالي للأمم المتحدة ؛

٦" - تدعو الدول الاعضاء أيضاً إلى أن تقدم ، استجابة للرسائل الرسمية التي يبعث بها الأمين العام ووفقاً للمادة ٥ - ٤ من النظام المالي للأمم المتحدة ، معلومات عن نمط مدفوعاتها المتوقع ، كي تسهل على الأمين العام التخطيط المالي ؛

٧" - ترجو من لجنة المفاوضة المعنية بالانزلة المالية للأمم المتحدة أن تبقي الحالة المالية للمنظمة قيد الاستعراض ، وأن تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين معلومات تفصيلية بشأن مدى ومعدل الزيادة في عجز المنظمة وعناصره ، ونمط مدفوعات الدول الاعضاء ، وحالة السيولة النقدية ، والتبرعات الواردة من الدول الاعضاء والصادر الأخرى عملاً بقراري الجمعية ٣٠٥٢ ألف (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ و ٣٠٤٩ ألف (د - ٢٧) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، حسب الاقتضاء ، باستكمال المعلومات المقدمة في تقريره^(١) عن الممارسات التي تتبعها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السداد العاجل والكامل للأنصبة المقررة وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريرا عن ذلك ؛

١٠ - تقرر وقف العمل بالمواد ٤ - ٣ و ٤ - ٤ و ٥ - ٢ (د) من النظام المالي فيما يتعلق بالفوائض الناشئة في نهاية الفترة المالية ١٩٨٧-١٩٨٦ ؛

١١ - تقرر كذلك أنه إذا تحسنت الحالة في المستقبل فيما يتعلق بالأنصبة المقررة غير المدفوعة ، تبت الجمعية العامة حينئذ في رد المبالغ المعلقة (أو جزء منها) إلى الدول الاعضاء ؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون "الأزمة المالية للأمم المتحدة" .

باء

إصدار طوابع بريدية خاصة

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تحليل الحالة المالية للأمم المتحدة^(١) ،

"وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٤١ بآء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر

، ١٩٨٦

"وإذ تسلّم بأنه ، ريشما تتم تسوية شاملة للخلفاء التي أدت إلى ظهور الأزمء المالية للمنظمة ، يمكن اتخاذ خطوات جزئية أو مؤقتة لزيادة السيولة لدى المنظمة وتخفيف حدة صعوباتها المالية بعض الشيء ،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مشروع إصدار طوابع بريدية خاصة عن الأزمء الاجتماعية والاقتصادية الحرجة في افريقيا قد أكمل تقريبا ،

"١ - تشير إلى ما قدرته ، وفقا لقرارها ٢٤٢/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بأن تضع نصف الإيرادات المحتملة من هذا المشروع تحت تصرف الأمين العام لتنفيذ الأهداف المفصلة في الإعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا^(٤) الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وأن تضع النصف الباقي في حساب خاص ؛

"٢ - ترحو من الأمين العام أن يقدم تقريرا ماليا نهائيا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

(٤) القرار ٣٩/٣٩ ، المرفق .